مرزوق الغانم مترئسا مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

بعد مناقشات طويلة واعتراضات من النواب على ماجاء في مضمونها

مجلس الأمة يقبل «الاستقالات» .. والانتخابات التكميلية قريبا

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

بعد نقاش طويل شهد اعتراض الكثير من النواب على ماجاء في مضمون الاستقالات المقدمة من النواب وافق مجلس الامة على استقالة النواب رياض العدساني وعبدالكريم الكندري وحسين القويعان وعلي الراشد وصفاء الهاشم وأعلن الرئيس مرزوق الغانم خلو المقاعد التي يمثلونها عن دوائرهم «الثانية والثالثة والرابعة».

ومن المقرر ان يعلن في وقت قريب موعد الانتخابات التكميلية.

وكلف المجلس مكتبه للرد على اسباب استقالة النواب التي ذكرت في طلبات تلك الاستقالات فيما اعلن رئيس المجلس مرزوق الغانم خلو المقاعد التي كان يشغلها النواب المستقيلون في الدوائر الثانية (مقعدان) والثالثة (مقعدان) والرابعة (مقعد واحد) على ان تبلغ الحكومة بهذا الشان.

وكان الغانم قد قال في كلمة له قبل التصويت على طلبات الاستقالة انه حاول الاتصال بالنواب الخمسة قبل جلسة الثلاثاء العادية وتمكن من التحدث الى اربعة منهم وهم النواب العدساني والكندري والراشد والهاشم ولم يتمكن من التحدث الى النائب القويعان.

واضاف انه بعد جلسة الثلاثاء التي كلف فيها المجلس رئيسه بمحاولة ثني النواب عن استقالاتهم او من يكلفه رئيس المجلس بهذا الشان «عاودت الاتصال وتحدثت مع النواب الكندري العدساني بينما لم استطع الوصول للنائب الراشد» مبينا انه كلف النائب عادل الخرافي التحدث مع النائبين الهاشم والقويعان.

وقال الغانم ان النواب الذين تحدث اليهم كانوا مصرين على الاستقالة مضيفا انه تحدث امس مع النائب العدساني وكان مصرا على الاستقالة ويؤكد الاحترام المتبادل بين المجلس واعضائه وكذلك الامر مع النائب الكندري.

ورفض الغانم الرد على ما ورد من اساءات له شخصيا في اسباب تلك الاستقالات قائلا «لن ارد وساظل على منصة الرئاسة».

بدوره قال نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج: «ليس من المعقول ان يكون التناحر في ما بيننا والتشهير من خلال الغمز واللمز والطعن في اخلاقنا فهذا لم يكن نهائيا من شيم اهل الكويت».

واضاف: «كثر الحديث عن كثير من الامور التي تمس اموال الكويت وشعبها وهذا كلام ليس له دليل ولذلك ندعوا من لدية اي ادانه ان يسارع بالتقدم الى النيابة العامة فالقضاء الكويتي هو الحصن الحصين للجميع».

وتابع: «لابد لنا ان نضع النقاط على الحروف وان يتوقف الصراع الحاصل واتمنى ان من لديه اي اراء او وجهة نظر من اي فرد بالشعب ان تكون من خلال بوابة قصر السيف فباب سمو الامير مفتوح للجميع بعيدا عن التكسب السياسي».

واضاف ان «الكل يعلم ان الاحكام القضائية لا ترضي الجميع نهائيا وادعوا كل من لدية اي معلومات بالتامر على المال العام او التامر على الدولة والنظام ان يذهب للنيابة العامة واحذر من ان كل ما يقال ليس صحيحا».

واوضح الخرينج ان «جرعة الصراع السياسي زادت على المعقول وهو ما عطل الانجازات وتنمية البلاد .ولابد من وقفه حول تعزيز الوحدة الوطنية لانها هي قوتنا .وعدم الاساءة لنواب المجلس ولرئيسه وحتي لا تتعطل اعمال المجلس».

من جهته قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير العدل بالانابة الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح في الجلسة امس ان كتب الاستقالات التي تقدم بها النواب المستقيلين تضمنت اتهامات للحكومة تجافي الواقع والحقيقة ولا اساس لها من الصحة.

واعرب الشيخ محمد في بيان الحكومة الذي القاه خلال مناقشة المجلس لبند طلبات الاستقالة عن تفاجؤ الحكومة بتقديم النواب الخمسة لاستقالاتهم من شرف عضوية مجلس الأمة مؤكدا اقرار الحكومة بحق النائب في الاستقالة وفقا لما ورد في المادتين 96 من الدستور و17 من اللائحة الداخلية.

واوضح ان كتب الاستقالات التي تقدم بها النواب المستقيلون تضمنت اتهامات للحكومة تجافي الواقع والحقيقة ولا أساس لها من الصحة ومنها الزعم بالاخلال بالمادة 50 من الدستور والفصل بين السلطات وتعطيل الادوات الرقابية وواد الاستجوابات وعدم الاجابة عن كثير من الاسئلة البرلمانية وعدم انجاز مشاريع حقيقية تفيد المواطن والتستر على الفساد والعبث باللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة عن مجلس الامة مثل صندوق الاسرة والمشروعات الصغيرة.

وطلب الرد على هذه الاتهامات «الباطلة مع واقع الارقام والاحصائيات وذلك احقاقا للحق وابراء للذمة وبرا بقسمنا الذي اقسمنا عليه وحفاظا على الأمانة التي حملناها وتحملناها».

وبشان الفصل بين السلطات اكد التزام الحكومة الدائم والكامل بمبدأ الفصل بين السلطات في ضوء المادة 50 من الدستور وحرصها على عدم تدخلها في اختصاصات المجلس ومدها يد التعاون معه باعتبارهما شريكين في المسؤولية تجاه الوطن.

وحول الاستجوابات قال الشيخ محمد ان عدد الاستجوابات التي قدمت حتى الان في تاريخ الحياة النيابية 89 استجوابا منها 12 استجوابا في دور الانعقاد العادي الحالي «وهو رقم قياسي لم يحدث طوال 50 سنة في اي دور انعقاد ومع ذلك تعاملت الحكومة مع تلك الاستجوابات وفق الاطر الدستورية».

واضاف ان سمو رئيس مجلس الوزراء «صعد المنصة عندما اكد مجلسكم دستورية مقدمة الاستجواب الذي قدمه العضو رياض العدساني وأعاد العضو تقديم تلك المقدمة في استجواب اخر إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وصعد سموه المنصة في جلسة علنية كما صعد الوزراء السابقون المهندس سالم الاذينة والدكتورة رولا دشتي ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير العدل بالانابة الشيخ محمد العبدالله

الشيخ صباح الخالد متحدثا

الغانم : النواب الذين تحدثت إليهم كانوا مصرين على الاستقاله ولن أرد على أى إساءات

العبدالله يلقي كلمة الحكومة

الخرافي : القويعان كان مصرا على موقفه وحاولت الاتصال بصفاء الهاشم لكنها لم ترد

العازمي: الرئيس «خصم» ووفقا للائحة يجب ألا يشارك في الموضوع وهو على المنصة

وكذلك وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم الى المنصة في جلسات علنية وهذا يفند كل اتهام ورد في كتب الاستقالة عن تعمد الحكومة واد الاستجوابات».

وأوضح أنها لم تكن المرة الأولى التي يرفع فيها استجواب لعدم دستوريته من جدول الأعمال مبينا ان المجلس صوت في الفصل التشريعي الـ13 بالاغلبية على رفع الاستجواب المقدم من العضوين السابقين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري الى سمو رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح.

وبشأن الأسئلة البرلمانية أوضح انه بالنسبة للزعم بعدم الرد على كثير من الاسئلة «فهذا محض افتراء تفنده الاحصائيات الحقيقية والمسجلة على موقع الأمانة العامة لمجلس الأمة نفسه».

وذكر ان عدد الاسئلة البرلمانية التي تم توجيهها الى الحكومة حتى اليوم بلغ 1020 سؤالا برلمانيا أجابت الحكومة على 833 سؤالا منها 54 سؤالا طلب الوزراء تمديد الإجابة عليها بموجب نصوص اللائحة الداخلية وبذلك تصل نسبة الرد الى 2ر81 في المئة».

وعن لجان التحقيق شدد على عدم رفض الحكومة طلبا واحدا تقدم به الاعضاء لتشكيل لجان تحقيق في أي قضية او موضوع يهم المواطن الكويتي وذلك من باب الشفافية وكشف الحقائق وعلى اعتبار «اننا ليس لدينا ما نخفيه».

واضاف ان الحكومة وافقت على سبيل المثال على تشكيل لجان تحقيق في الايداعات المليونية والتحويلات الخارجية «وكان العضو رياض العدساني عضوا في تلك اللجنة كما شكلت لجنة تحقيق في عقد محطة الزور كما وافقت على قيام لجنة الشؤون التشريعية بتشكيل لجنة فرعية لتقصي الحقائق في صفقة الطائرات».

وبين ان الحكومة وافقت كذلك مع الاعضاء على تكليف لجنة حماية الاموال العامة باستكمال التحقيق في 11 موضوعا من ضمنها عقد شل وتهريب وقود الديزل وغيرها حيث أصبحت هذه الموضوعات في حوزة المجلس.

وحول مشاريع التنمية قال الشيخ محمد ان الحكومة أكدت مرارا وصارحت المجلس بان هناك «معوقات في عملية تنفيذ المشاريع وهي تراكمات سابقة متعلقة بمنظومة الدورة المستندية وغيرها من الاسباب» مضيفا ان الحكومة اولت اهتماما خاصا بهذا الملف وهناك العديد من المشروعات الحيوية التي يجري تنفيذها على قدم وساق وأمام مرأى ومسمع الشعب الكويتي.

وبشان الزعم بتستر الحكومة على الفساد قال ان الزعم بتستر الحكومة على الفساد هو اتهام يجافي الحقيقة والواقع «لان الحكومة لا تتوانى عن اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد ولا تتردد في احالة أي قضية فساد الى النيابة العامة والجهات القضائية المختصة» واضاف ان مجلس الوزراء ينظر الان في اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية والذي سيؤدي تطبيقه الى تجفيف منابع الفساد المالي والاداري في الدولة.

ولفت الى ان سمو رئيس مجلس الوزراء سبق ان اكد مرارا ايمان الحكومة بالديمقراطية وتمسكها بالنهج الديمقراطي والالتزام بأحكام الدستور والقانون وترحيبها دائما بالرقابة الايجابية الفعالة من قبل مجلس الامة على اعمال الاجهزة التنفيذية.

واضاف ان الحكومة تؤمن بان «استقالة عضو المجلس المحترم ولئن كانت شانا لمجلس الامة يستقل بتقدير قبولها او رفضها الا انه في خصوص هذه الاستقالات والسبب المعلن لتقديمها وهو ادعاء مخالفة الدستور برفع الاستجواب الذي كان قد قدم من جدول الاعمال فإن الحكومة تجد لزاما عليها باعتبار ان اعضاء الحكومة اعضاء في مجلس الامة وان الحكومة ومجلس الامة شركاء في المسؤولية ضرورة بيان موقفها من هذا الادعاء الا وهو ان رفع الاستجواب من جدول الاعمال كان انتصارا للدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولقرارات المحكمة الدستورية والذي يقوم على إعمال احكامها النظام الديمقراطي الذي يحكم دولة الكويت وتتولى الحكومة ومجلس الأمة معا مسؤولية الحفاظ عليه».

وذكر ان الاستجوب الذي قدم وقرر المجلس «رفعه عن جدول الاعمال قد حوى حشدا للعديد من الموضوعات والقضايا التي لا تدخل في الاختصاص الدستوري لرئيس مجلس الوزراء وبما يكون قد خالف صراحة أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقرارات المحكمة الدستورية».

وقال انه اذا كانت المجالس السابقة قد انحرفت احيانا عن المسار الدستوري الصحيح بالسماح بمناقشة بعض الاستجوابات غير الدستورية على سند أنها أداة رقابية برلمانية «فإن ذلك الأمر قد أثر على المسيرة البرلمانية عبر العقود الماضية ومسؤولينا جميعا وضح حد لهذه الممارسات الخاطئة وتصويب المسار بما يتوافق وأحكام الدستور واللائحة وهو ما اتخذه المجلس الحالي أخيرا كنهج إصلاحي لصيانة العمل البرلماني وتحقيق الغايات الوطنية المنشودة».

واضاف ان هذا النهج جاء ترجمة صادقة لما نبه إليه حضرة صاحب السمو أمير البلاد في نطقه السامي لافتتاح دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة من أن «مظاهر الخلل التي تعيق مسيرة العمل الوطني هي حصيلة أخطاء وممارسات سلبية تراكمت عبر الزمن وتكرست معها الكثير من المفاهيم الخاطئة الضارة وقد بات من الضروري تصحيحها وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح وبما يستوجب إعادة النظر في سياسات ومفاهيم وممارسات تجاوزها الوقت والظروف ولم تعد صالحة لحاضرنا ومستقبلنا».

واوضح الشيخ محمد ان قرار المجلس وجميع الاجراءات التي تمت في خصوص الاستجواب المشار اليه هو تأكيد على التمسك بالضوابط الدستورية المقرر للاستجواب اعلاء لاحكام الدستور وللمبادئ العليا التي تحكم النظام الديمقراطي.

واضاف ان ذلك يعد تنفيذا فعليا للتوجه السامي لحضرة صاحب السمو امير البلاد في افتتاح الدور الحالي في انه «حان الوقت لاعتماد منهجية عمل جديدة تستهدف احياء وتفعيل قيم ومبادئ ومفاهيم اساسية في مسيرتنا الوطنية الحاضرة تتكامل فيها الادوار وتتضافر فيها كل الجهود وتتجسد فيها روح المسؤولية والجدية والمحاسبة الموضوعية وذلك بترسيخ الممارسة الصحيحة للاستجواب كاداة رقابية وتجسيد دولة المؤسسات والقانون».

وشدد على ان هذه الاستقالة «لم تكن انفعالا لحظيا أو نزوة عابرة بل كانت تصرفا مدروسا اتخذه الاعضاء بملء إرادتهم الكاملة وهي قناعة ورغبة علينا أن نحترمها ونقدرها».

صالح عاشور: ليس من حقنا أن نمنع الآخرين من إبداء وجهة نظرهم

رسالتي للحكومة أن تغير أسلوبها في التعامل مع المجلس وتستفيد بالأغلبية عن طريق الإنجاز

الشيخ محمد الخالد أثناء الجلسة

العمر: الاستقالة موقف سياسي وكنت أتمنى أن يواجهوا المصاعب من خلال الدستور واللائحة

الشيخ صباح الخالد مع وزير الصحة

المعتذرون
1 – جابر المبارك
2 – علي الراشد
3 – سلمان الحمود
4 – أحمد المليفي
5 – علي العمير
6 – نبيل الفضل
7 – عدنان عبد الصمد